قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٩٣

بشأن الموافقة على التعديل الثالث لاتفاقية منحة مشروع إدارة المالية العامة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٦/٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيـدة)

ووفق على التعديل الثالث لاتفاقية منحة مشروع إدارة المالية العامة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٦/٨ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ ربيع الآخر سنة ١٤١٤هـ
الموافق ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٩٣ م

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٢ رجب سنة ١٤١٤ هـ - الموافق ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩٣ م

مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
(رقم ٢٦٣ - ٢٠٩)

تعديل ثالث
لاتفاقية منحة مشروع
إدارة المالية العامة
بين
جمهورية مصر العربية
و
الولايات المتحدة الأمريكية

بتاريخ ٦/٨ ١٩٩٣

تعديل ثالث بتاريخ ١٩٩٣/٦/٨ لاتفاقية المنحة الموقعة بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٨٨ بين جمهورية مصر العربية (الممنوح) والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) لمشروع إدارة المالية العامة

بند ١ :

يعدل اتفاق المنحة السابق تعديله فى ١٢ يوليه ١٩٩٠ و ١٢ فبراير ١٩٩٢ كالآتى :

(أ) يعدل بند ٣ - ١ بحذف « ستة عشر مليوناً ومائتى ألف دولار أمريكى(١٦٫٢٠٠٫٠٠٠ دولار)» ويحل محلها « اثنان و عشرون مليوناً ومائتا ألف دولار أمريكى (٢٢٫٢٠٠٫٠٠٠ دولار) ».

(ب) يحذف الملحق (١) بالكامل ويحل محله الملحق (١) المرفق .

(ج) يحذف بالكامل بند ب ـ ٥ من ملحق الشروط النمطية بالاتفاقية الأصلية ملحق (٢) ويحل محله ما يلى :

البند (ب ـ ٥) التقارير والسجلات الحسابية ـ المراجعات ـ الفحص :

(أ) يزود الممنوح الوكالة الأمريكية بالمعلومات والتقارير المتعلقة بالمشروع وبهذه الاتفاقية بحسب ما تطلبه الوكالة .

(ب) يقوم الممنوح بالاحتفاظ وبمتابعة الدفاتر المحاسبية والتقارير والمستندات وأية بيانات أخرى تتعلق بالمشروع وبهذه الاتفاقية توضح بجلاء ضمن ما توضحه من أمور ، كافة التكاليف التى اقتضاها تنفيذ هذه المنحة ، وكذلك تلقى واستخدام السلع والخدمات التى تم الحصول عليها فى ظل المنحة ، وأيضاً تكاليف المشروع الممولة من مصادر أخرى ، وطبيعة ونطاق طلبات الموردين المتوقعين للبضائع والخدمات المتحصل عليها وأسس ترسية العقود وأوامر التشغيل وتقدم المشروع بصفة عامة نحو الاكتمال (دفاتر وسجلات المشروع) . وفقاً لاختيار الممنوح وبموافقة الوكالة يكون إمساك دفاتر وسجلات المشروع وفقاً لأحد الأساليب الآتية :

١ ـ المبادئ المحاسبية المقبولة بوجه عام والسائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ ـ المبادئ المحاسبية المقبولة بوجه عام والسائدة فى دولة الممنوح .

٣ ـ المبادئ المحاسبية التى تنص عليها اللجنة الدولية للحسابات الموحدة . (وهى مؤسسة فرعية تتبع الاتحاد الدولى للمحاسبين) أو

٤ ـ المبادئ المحاسبية الأخرى كما قد يتفق عليها الأطراف كتابة . سوف يحتفظ الممنوح بسجلات ودفاتر المشروع لفترة ٣ سنوات على الأقل بعد تاريخ آخر صرف تقوم به الوكالة .

(ج) إذا صرف مباشرة من المنحة إلى الممنوح فى أى سنة ميلادية واحدة مبلغ ٢٥٫٠٠٠ دولار أو أكثر فإن الممنوح ـ ما لم يتفق الأطراف على غير ذلك كتابة ـ سيتم أداء المراجعات المالية للأموال التى صرفت له من المنحة وفقاً للأحكام التالية :

١ ـ سيقوم الممنوح باختيار مراجع مستقل وفقاً « للمبادئ الإرشادية للمراجعات المالية التى يتم التعاقد عليها بمعرفة الأطراف المتلقية الأجنبية » والصادرة بمعرفة المفتش العام بالوكالة (المبادئ الإرشادية) وسيتم أداء المراجعات وفقاً لهذه (المبادئ الإرشادية) .

٢ ـ فى كل سنة مالية للممنوح سيتم القيام بمراجعة للأموال التى قدمت له من خلال المنحة وسوف تحدد المراجعة ما إذا كان استلام وإنفاق تلك الأموال المتاحة من المنحة تم وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بوجه عام والمتفق عليها فى بند (ب) بعاليه ، وما إذا كان الممنوح قد امتثل لأحكام الاتفاقية . وسيتم استكمال كل مراجعة فى مدة لا تزيد عن سنة واحدة بعد إغلاق السنة المالية للممنوح .

(د) يقدم الممنوح إلى الوكالة تقرير المراجعة خلال ٣٠ يوم بعد استكمال كل مراجعة التزم بأدائها الممنوح بما يتفق مع هذا البند . سيقوم مفتش عام الوكالة بمراجعة كل تقرير لتحديد ما إذا كان يتمشى مع متطلبات المراجعة المنصوص عليها بهذه الاتفاقية . وبشرط موافقة الوكالة فإن تكاليف المراجعات المؤداه وفقاً لأحكام هذا البند يمكن أن تحمل على المنحة . وفى حالات استمرار عدم المقدرة أو عدم الرغبة فى القيام بالمراجعة وفقاً لأحكام هذا البند ، فإن الوكالة ستقوم بالنظر فى العقوبات المناسبة التى تتضمن إرجاء لكل أو لجزء من المسحوبات وذلك حتى يتم الانتهاء من المراجعة بطريقة مرضية. أو أن يتم أداء المراجعة بمعرفة الوكالة

(هـ) سيقدم الممنوح إلى الوكالة بالشكل والمضمون الذى تبلغه خطة يضمن بمقتضاها أن الأموال التى تتاح من المنحة للمتلقيين الفرعيين ـ الذين يتلقون فى أى سنة ميلادية واحدة مبلغ ٢٥٫٠٠٠ دولار أو أكثر يتم مراجعتها وفقاً لما تنص عليه هذه الاتفاقية ، وحتى يقوم الممنوح بالوفاء بمسئوليات المراجعة فإنه ينبغى لهذه الخطة أن تصف أساليب البحث التى يتعين على الممنوح استخدامها وذلك فيما يتعلق بأى متلقى فرعى يطبق عليه هذا البند . ويمكن استيفاء مسئوليات المراجعة التى تتعلق بالمتلقيين الفرعيين عن طريق الاعتماد على المراجعة المستقلة للمتلقيين الفرعيين ، أو الاعتماد على الإجراءات المناسبة التى تؤدى عن طريق المراجعين الداخليين أو العاملين فى المشروع

التابعين للممنوح ، أو عن طريق التوسع فى نطاق المراجعة المالية المستقلة التى يقوم بها الممنوح لتشمل اختبار حسابات المتلقيين الفرعيين ، أو من طريق الجمع بين هذه الإجراءات. وينبغى أن يحدد فى الخطة المذكورة الأموال التى أتيحت ، للمتلقين الفرعيين والتى سوف تشملها المراجعات المؤداة وفقاً لأحكام مراجعات أخرى بما يفى بمسئوليات الممنوح فى المراجعة (الهيئة التى لا تهدف إلى الربح والمنشأة فى الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة بأن ترتب للمراجعات الخاصة بها ، أما بالنسبة للمقاول الذى يهدف إلى الربح وتأسس فى الولايات المتحدة الأمريكية وله عقد مباشر مع الوكالة فإنه يتم مراجعته بمعرفة الوكالة الحكومية الأمريكية المختصة . وبالنسبة للهيئة التطوعية الخاصة المنشأة خارج الولايات المتحدة الأمريكية وتحصل على منحة مباشرة من الوكالة فإنها تكون مطالبة بأن ترتب للمراجعات الخاصة بها . وبالنسبة لمقاول الدولة المضيفة فانه ينبغى مراجعته بمعرفة الجهة الممنوحة المختصة التى يتعاقد معها . وسيقوم الممنوح بضمان اتخاذ الخطوات التصحيحية المناسبة وذلك بناء على التوصيات الواردة فى تقارير مراجعة المتلقين الفرعيين ويدرس إذا ما كانت المراجعات التى يقوم بها هؤلاء المتلقيين الفرعيين تتطلب بالضرورة تعديل السجلات الخاصة بهم كما يطلب الممنوح من كل متلق فرعى بأن يسمح للمراجعين المستقلين بمراجعة السجلات والكشوف المالية عند الضرورة

(و) يمكن للوكالة — بناء على اختيارها — القيام بالمراجعات المطلوبة فى ظل المنحة نيابة عن الممنوح وذلك عن طريق استخدام الأموال المتاحة من المنحة أو من مصادر أخرى متاحة للوكالة لهذا الغرض ، ويقوم الممنوح بإتاحة الفرصة للممثلين الفوضين من الوكالة — فى جميع الأوقات المناسبة — لمراجعة المشروع أو التفتيش عليه وعلى استخدام السلع والخدمات الممولة من الوكالة وعلى الدفاتر والسجلات والمستندات الأخرى التى تتعلق بالمشروع والمنحة .

بنـد ٢ — التصـديق :

يتولى الممنوح اتخاذ كافة الخطوات الضرورية لاستكمال، جميع الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل ، ويخطـر الوكالة بهذا التصديق .

بنـد ٣ — لغـة التعديل :

حرر هذا التعديل باللغتين الإنجليزية والعربية وفى حالة وجود غموض أو خلاف بين النصين يرجح النص الإنجليزى .

بنـد ٤ :

باستثناء ما تم تعديله أو تغييره هنا فإن اتفاقية المنحة تظل سارية المفعول ولها كامل القوة والأثر طبقاً لجميع أحكامها .

بنـد ٥ :

يصبح هذا التعديل سارى المفعول اعتباراً من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

وإشهاداً على ذلك فإن جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية كل من خلال ممثليه المفوضين قد وقعوا على هذا التعديل بأسمائهم وتم تسليمه فى اليوم والسنة المحددين أعلاه .

جمهورية مصر العربية	الولايات المتحدة الأمريكية
الاسم / د. موريس مكرم الله	الاسم - روبرت هـ . باترو
وزير الدولة للتعاون الدولى	السفير الأمريكى
الاسم / د. حسن سليم	الاسم - كريستوفر د . كراولى
رئيس قطاع التعاون الاقتصادى	مدير الوكالة الأمريكية
مع الولايات المتحدة الأمريكية	للتنمية الدولية بالإنابة

الجهـة المنفـذة

وإشهاداً من الجهة المنفذة بهذا التعديل فإن ممثلها قد وقع عليه باسمه .

الميزانية التوضيحية

جدول رقم (١) الميزانية طوال حياة المشروع
مشروع إدارة المالية العامة (٢٦٣ — ٢٠٩)

(القيمة بالألف دولار)

المكونات	إجمالى مساهمة الوكالة الأمريكية حتى تاريخه			مساهمة الحكومة المصرية طوال حياة المشروع المعادل للعملة المحلية بالدولار	إجمالى مكونات المشروع
	العملة الأجنبية	المعادل (٢) للعملة المحلية بالدولار	الإجمالى		
١ — التعبئة	—	٠٢٢ر	٠٢٢ر	—	٠٢٢ر
٢ — المساعدة الفنية — العقد	١٨,٣٠٠	٢,٠٠٠	٢٠,٣٠٠	٢,٦٤٥	٢٢,٩٤٥
٣ — المساعدة الفنية — مكتب الخزانة الأمريكى (PASA)	١,٠٥٨	١١١ر	١,١٦٩	١,٣٨١	٢,٥٥٠
٤ — التقييم ، المؤتمرات والمراجعة	٢٠٠ر	١٢٠ر	٣٢٠ر	—	٣٢٠ر
٥ — الطوارئ	٢٥٠ر	١٣٩ر	٣٨٩ر	—	٣٨١ر
الإجمالى	١٩,٨٠٨	٢,٣١٢	٢٢,٢٠٠	٤,٠٢٦	٢٦,٢٢٦

١ — مساهمة الحكومة المصرية على أساس عينى فقط

٢ — الدولارات الأمريكية المعادلة للعملة المحلية والمتاحة بموجب التعديل سوف تمثل قيمة الدولارات الامريكية المطلوبة بواسطة الوكالة للحصول على ما يعادلها بالجنيه المصرى .

الميزانية التوضيحية

جدول رقم (٢) الميزانية بحسب التخصيص

مشروع إدارة المياه العامة (٢٦٣ — ٢٠٩)

المكونات	تخصيصات الوكالة من خلال التعديل الثانى			تخصيصات الوكالة للتعديل رقم (٣)			إجمالى تخصيصات الوكالة حتى تاريخه			مساهمة الحكومة المصرية المقابلة بالجنيه المصرى
	بالعملة الأجنبية	المعادل للعملة المحلية بالدولار	الإجمالى	بالعملة الأجنبية	المعادل للعملة المحلية بالدولار	الإجمالى	بالعملة الأجنبية	المعادل للعملة المحلية بالدولار	الإجمالى	
١ — التعبئة	—	٠٢٢ر	٠٢٢ر	—	—	—	—	٠٢٢ر	٠٢٢ر	—
٢ — المساعدة الفنية ـ العقد	١٣,٠٠٠	١,٥٠٠	١٤,٥٠٠	٥,٣٠٠	٥٠٠ر	٥,٨٠٠	١٨,٣٠٠	٢,٠٠٠	٢٠,٣٠٠	٢,٦٤٥
٣ — المساعدة الفنية — مكتب الخبرة الأمريكى PASA	١,٠٥٨	١١١ر	١,١٦٩	—	—	—	١,٠٥٨	١١١ر	١,١٦٩	١,٣٨١
٤ — التقييم : المؤتمرات والمراجعة	١٠٠ر	١٢٠ر	٢٢٠ر	١٠٠ر	—	١٠٠ر	٢٠٠ر	١٢٠ر	٣٢٠ر	—
٥ — الطوارىء	٠٠٠ر	٠٨٩ر	٠٨٩ر	٠٥٠ر	٠٥٠ر	١٠٠ر	٠٥٠ر	١٣٩ر	٣٨٩ر	—
الإجمالى	١٤,٣٥٨	١,٨٤٢	١٦,٢٠٠	٥,٤٥٠	٥٥٠ر	٦,٠٠٠	٩,٨٠٨	٢,٣٩٢	٢٢,٢٠٠	٤,٠٢٦

ملحق (١)

الوصف التفصيلى للمشروع
مشروع إدارة المالية العامة
٢٦٣ ـ ٢٠٩

يوفر مشروع إدارة المالية العامة معونة فنية ، وتدريب ودعم سلعى لحكومة مصر ، وذلك لتحسين فعالية وعدالة ومرونة وحياد النظام الضريبى .

١ ـ أنشطة المشروع فى تاريخه :

كان المشروع مقسماً فى الأصل إلى أربعة أجزاء :

تحليل للإدارة والسياسة الضريبية ، إدارة الضرائب على الدخل إدارة الضرائب الجمركية ، والضرائب على الإنتاج ، وكان المشروع الأصلى مكوناً من مرحلتين : مرحلة أولى تركز على تحليل وتصميم اقتراح إصلاح ضريبى ومرحلة ثانية كانت لتنفيذ هذا الإصلاح الذى وافقت عليه حكومة مصر .

وبصفة عامة كان على عنصر تحليل الإدارة والسياسة لضريبية أن يسفر فى نهاية المرحلة الأولى عن جدول إصلاح شامل للسياسة الضريبية ، بينما كانت البرامج التشغيلية والإجرائية اللازمة لتنفيذ مجموعة الإصلاحات الضريبية سوف تختبر فى حالة إقرارها ـ فى نموذج رائد داخل عنصر إدارة الضرائب العامة وعنصر إدارة الضرائب الجمركية وعنصر الضرائب على الإنتاج ، وكان الاختبار الميدانى سيركز على جعل العمليات نمطية وعلى تحسين معلومات الإدارة وزيادة إمكانيات التدريب .

وخلال تنفيذ المرحلة الأولى حدث تحسن إضافى وتركيز للنتائج. وغيرت أحداث خارجية من مزيج أنشطة وجدول العنصر الأصلى ، فبمقتضى اتفاق SIAND-EY بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى التزمت الحكومة بتنفيذ ضريبة على المبيعات ذات وعاء واسع فى منتصف عام ١٩٩١ ؛ وهكذا وبدلا من أن تنحصر المرحلة الأولى وكما سبق أن خطط لها فى صياغة دراسات وسياسة الضرائب ، خصصت فى معظمها لوضع مشروع التشريع وتدريب الموظفين وإعداد النماذج ومساعدة حكومة مصر بصفة عامة على تنفيذ ضريبة المبيعات . وأسهمت موارد ضخمة من المشروع فى هذا الجهد . وكان يجب وضع نماذج محاكاة للإصلاحات الإدارية والتشغيلية والإجرائية المطلوبة لتقدير التأثير المحتمل للإصلاحات . ومع ذلك وضع المتعاقد جدولا كاملا لإصلاح سياسة الضرائب وفقاً لما هو مطلوب قبل نهاية المرحلة الأولى .

ويحدد ما يلى أهم الإنجازات التى تحققت بموجب المرحلة الأولى :

(أ) عنصر الإدارة والسياسة الضريبية :

جمعت إنجازات هذا العنصر كناتج نهائى فى تقرير بعنوان « برنامج إصلاح ضريبى شامل لمصر » يشمل توصيات خاصة بضرائب الدخل والضرائب غير المباشرة والضرائب العقارية وضرائب التركات ومقتضيات الإصلاح الإدارى واحتياجات التدريب . وتصاحب هذه التوصيات تحاليل ، تقوم على أساس نماذج المحاكاة ، عن تأثيرها على الممولين الأفراد والشركات وعلى القطاع العام ،

والخاص وعلى مستويات الإيراد . وقدم التقرير تقديراً متحفظاً لصافى الزيادة المحتملة فى الإيرادات التى سوف تعود لحكومة مصر من تطبيق برنامج الإصلاح الضريبى الشامل والتحديث . وبعد تنفيذ الإصلاح الخاص بضريبة المبيعات فى ١٩٩١ الذى أسفر عن زيادة فى إيرادات الضريبة تزيد من ٦ر٣ بليون جنيه مصرى ، خلصت تحاليل تالية إلى أن التوسع فى ضريبة المبيعات إلى مستوى تاجر التجزئة ، كما هو مخطط سوف يضيف بليون جنيه أخرى ، بينما تستطيع الجهود الخاصة بتحسين إدارة الضريبة أن تزيد هذا المبلغ بطريقة واقعية بما لا يقل عن ٥ر بليون جنيه أخرى ليكون إجمالى الزيادة فى إيرادات ضريبة المبيعات ٥ر٤ بليون جنيه . ومن المتوقع أن إصلاح ضرائب الدخل قد يوفر كذلك لحكومة مصر إيرادات ضريبية إضافية ضخمة مع توسيع وعاء الضريبة وتحسين الالتزام . وبالرغم من أن مقدار الزيادة فى الإيرادات الناتجة عن إصلاح وتحديث ضرائب الدخل يتوقف على السياسات الضريبية التى سوف تطبقها بعد ذلك حكومة مصر ، إلا أنه من المحتمل أن تتحقق زيادة فى إيرادات ضرائب الدخل تصل من بليون إلى ٢ بليون جنيه فى السنة الأولى الكاملة للتنفيذ .

(ب) عنصر ضرائب الإنتاج :

كان أكبر إصلاح ضريبى فى مصر منذ عشرات السنين هو تطبيق ضريبة المبيعات فى مايو ١٩٩١ ؛ وبالرغم من أنه كان هناك تفكير فى ضريبة المبيعات منذ ١٩٧٨ وسبق إعداد مشروع قانون لذلك إلا أن حكومة مصر لم تبدأ فى تقديم تشريع متكامل للضريبة إلا بعد الالتزام بمقتضى اتفاق STAND-BY مع صندوق النقد الدولى على تنفيذ ضريبة مبيعات قبل صيف ١٩٩١ ؛ وقد تم طلب مساعدة متعاقد

المشروع فى الجهد وترتب على ذلك تعديل عقده مع وكالة التنمية الدولية بشكل يناسب ذلك ، وقد أنجز المتعاقد جميع المهام المطلوبة لتنفيذ ضريبة مبيعات خلال المرحلة الأولى . وكانت إيرادات ضريبة المبيعات للعام الأول من البرنامج ٦ر٣ بليون جنيه أى أكثر بكثير من التقديرات التى قدرت فى أول الأمر لبرنامج الإصلاح الضريبى

وقد وسعت هذه الضريبة من الوعاء وبسطت أسعار ضريبة الاستهلاك التى كانت موجودة سابقاً . وبالرغم من أن توسعاً آخر وتغيرات أخرى فى ضريبة المبيعات وفى ضرائب الإنتاج المصاحبة لها أمر مطلوب ، إلا أن هذا الإصلاح الكبير لنظام الضرائب غير المباشرة سوف يوفر على مدى الوقت إيرادات كبيرة .

(ج) عنصر ضرائب الدخل .

كان الإنجاز الرئيسى بمقتضى هذا العنصر هو مجموعة التوصيات المحددة فى وثيقة « برنامج الإصلاح الضريبى الشامل » المذكور أعلاه . وتماماً مثلما أن تطبيق ضريبة مبيعات ذات وعاء واسع كان حجر الزاوية لإصلاح الضرائب غير المباشرة فإن تطبيق ضريبة موحدة هو حجر الزاوية لإصلاح الضرائب المباشرة . وتمشياً مع كبرى الإصلاحات فى ضريبة الدخل التى حدثت فى العالم فى العقد السابق ، تتميز الضريبة الموحدة بوعاء واسع بشكل كبير وبأسعار ضريبة منخفضة بشكل مناسب . ومع ذلك فقد وضع هيكل الضريبة الموحدة والتوصيات الخاصة بإدراتها ليتفق مع الصفات المميزة للاقتصاد المصرى .

وقد حدث تباطؤ جزئى فى بعض الأعمال الخاصة بضرائب الدخل السابق تعيينها أصلا فى المرحلة الأولى وذلك لنقص الموارد والاهتمام تجاه الإسراع بتنفيذ ضريبة المبيعات . ومع ذلك فإنه فى نهاية المرحلة الأولى كان قد تم وضع أساس لإصلاح ضرائب الدخل مع التعرف بوضوح على ضرورة الإصلاح ، كما اتخذت أيضاً بعض الخطوات المبدئية بشأن آلية المعلومات .

(د) عنصر الضريبة الجمركية :

خلال المرحلة الأولى أحضر فريق PASA المعاونة مصلحة لجمارك ، إحدى مصالح وزارة المالية ، فى جمع وتحليل البيانات ووضع برنامج إصلاح سياسة الضريبة وإعداد خطط التدريب، والشراء وحدد الفريق مجموعة مختلفة من الإصلاحات الإدارية الفنية تستفيد منها مصر والمجتمع التجارى الدولى . وقدم الفريق اقتراحه بشأن المعالجة الآلية للبيانات إلا أنه لم يتمكن من الحصول على دعم ملموس من الحكومة المصرية لهذه الإصلاحات أو صياغة جدول إصلاح شامل لسياسة الجمارك .

٢ ـ الأنشطة المخططة للمرحلة الثانية من المشروع :

يهدف برنامج الإصلاح الضريبى الشامل الذى صمم بمقتضى المشروع إلى تحسين توزيع العبء الضريبى بين الممولين المصريين وتوسيع أوعية ضرائب الدخل وضرائب المبيعات وخفض أسعار ضرائب الدخل بشكل ملائم . وتحسين المرونة الكلية لنظام الإيرادات . وسوف يكون لهذا البرنامج الشامل تأثيراً كبيراً على الممولين المصريين

وعلى الاقتصاد ككل . علاوة على ذلك صمم البرنامج للحفاظ على الإيرادات الكلية للحكومة وتحسين هيكل النظام الضريبى فى ذات الوقت وتحتوى الخطة المعدلة لتنفيذ هذا البرنامج تحت المرحلة الثانية من المشروع على العناصر التالية التى تقوم على أساس تقييم التقدم الذى تم فى المرحلة الأولى والتغيرات الناتجة عن الإصلاح الضريبى لحكومة مصر .

(أ) تطبيق ضريبة موحدة :

أولا وقبل أى شىء تطبيق ضريبة موحدة لتحل محل النظام النوعى الحالى للضرائب على الدخل يعتبر المحور الأساسى لبرنامج الإصلاح الضريبى الشامل وأساس تحقيق جميع الأهداف الكبرى التى حددت أعلاه . والاقتراح الأساسى هو استبدال مجموعة أسعار ضرائب الدخل الحالية المعقدة وغير العادلة والمتداخلة بجدول أسعار واحد يطبق على الدخل من جميع المصادر . ومن المقدر أن تمثل ضرائب الدخل ٤٥٪ من الإيرادات الضريبية فى العام المالى ١٩٩٣/٩٢

(ب) توسيع دور ضرائب المبيعات :

كان التطبيق الأخير لضريبة مبيعات ذات وعاء واسع على مستوى الإنتاج والاستيراد إصلاحاً ذو أهمية عظمى . وتوفر الضريبة الجديدة المقدر لها أن تمثل ٥١٪ من الإيرادات الضريبية فى العام المالى ١٩٩٣/٩٢ أساساً قوياً يمكن أن يقام عليه إصلاحات أخرى فى الضريبة غير المباشرة ـ وفى السنوات القادمة يجب زيادة دور ضريبة المبيعات من خلال توسيع وعاء الضريبة ليشمل خدمات أكثر وإدخال معاملات على مستوى تاجر الجملة وتاجر التجزئة

(ج) إصلاحات إدارية :

لكى يكون إصلاح هيكل وسياسة الضريبة ناجحاً تماماً ينبغى تكامله بمجموعة واسعة من الإصلاحات الإدارية وجهود لتحديث . وأساس تحديث الإدارة الضريبية فى مصر هى آليةالمعلومات . وكان لهذه الآلية أولوية كبرى عند تنفيذ ضريبة المبيعات ووضع نظام تشغيلى سريع وسيخلق البرنامج طويل الأجل لتحديث إدارة الضرائب أيضاً الحاجة إلى القيام بإصلاح تنظيمى من شأنه توفير فرصا لاستخدام أكثر فعالية للعمالة الموجودة .

وكان البرنامج الأصلى يتوقع إنشاء وحدة بحوث فى وزارة المالية خلال المرحلة الأولى .

وحيث إن ذلك لم يحدث ، فسوف يلزم أن يكون ذلك نشاطا أساسيا فى المرحلة الثانية لكل من مصلحة الضرائب على المبيعات ومصلحة الضرائب على الدخل وبخلاف وحدة بحوث واحدة داخل وزارة المالية ، سوف تنشأ إمكانات بحوث أيضا وتدعم داخل كل مصلحة يتم مساعدتها تحت عنصر الضرائب التومية . فوحدات البحوث على مستوى مصلحة الضرائب على المبيعات ومصلحة الضرائب فسوف تركز على موضوعات على مستوى التنفيذ مثل الإجراءات والإدارة .

ووحدة البحوث المركزية التى تقدم تقاريرها إلى الوزير سوف تركز على مسائل على مستوى السياسات والتعديلات التشريعية ووضع نماذج لدعم هذه الجهود ويجب أن تصبح العملة خبيرة فى وضع النماذج الضريبية . وفى تقدير الإيرادات وفى استخدام البرامج

الآلية الموضوعة لهذا المشروع لتحليل التغيرات المستقبلية للأسعار الضريبية والعناصر الأخرى من النظام ولن يكون نقل التكنولوجيا كاملا إلا إذا تم تشغيل الوحدات وتوافر لديها الاكتفاء الذاتى فى القدرات ذات الكفاءة .

(٣) النتائج الكبرى للمرحلة الثانية من المشروع :

تطبيق ضريبة موحدة بالكامل :

وسوف يتحقق ذلك من خلال دعم فنى لمصلحة الضرائب وهى تعد للإصلاح المزمع فى ضرائب الدخل والضرائب الأخرى التى تديرها مصلحة الضرائب . وسوف ترفع كفاءة العمليات المستمرة للإدارة الضريبية لمصلحة الضرائب من خلال دعم فنى فى تحليل الإدارة والسياسة الضريبية .

تحسين الضريبة العامة على المبيعات وتوسيع نطاقها :

إن استمرار جهود توسيع نطاق الضريبة سوف يتحقق من خلال دعم فنى لمصلحة الضرائب على المبيعات وهى تعد العدة لتشمل خدمات إضافة وقطاعى تاجر الجملة وتاجر التجزئة لتنفيذ هذا التوسع . وسوف تقدم معونة فنية أيضا لمصلحة الضرائب على المبيعات فى تحليل إدارة وسياسة الضريبة لموضوعات تتعلق بالتشغيل الفعال وإدارة ضريبة المبيعات الموجودة .

إدخال نظام معالجة آلية للبيانات يعمل بالكامل مع برمجيات مناسبة فى مصلحة الضرائب على الدخل يمتد حتى المأموريات الرئيسية :

وسوف يشمل ذلك : إتمام وتصميم وخطة نظام طويل الأجل ،

وضع تطبيقات موسعة للبرامج الآلية لإدارة الضريبة الجارى وضعها حاليا وتوسيع النظام الآلى لضرائب الدخل ليمتد إلى المأموريات الرئيسية .

آلية معلومات موسعة لإدارة ضريبة المبيعات وإمكانيات حاسب آلى تركب فى المواقع لدعم نظام المعالجة الآلية لضريبة المبيعات :

وسوف يشمل ذلك : تعزيز وتحسين نظام الحاسب الآلى على مستوى المركز الرئيسى ، توسيع النظام الآلى لضريبة المبيعات ليمتد حتى المأموريات ، إعداد تقارير إضافية من المعلومات للإدارة ، وتدريب رسمى على الحاسب الآلى فى موقع العمل .

وضع برامج تدريبية شاملة لضرائب الدخل والمبيعات :

ويشمل مناهج ومعدات مناسبة تمول من المشروع

إنشاء إمكانيات بحوث وتحاليل مع عمالة مدربة تماما فى فى الضرائب على الدخل وعلى المبيعات .

إتمام نماذج المحاكاة ومراجعتها وتحديثها مع تحويل النموذج والتدريب عليه .

وزارة الخارجية

قرار رقم (٩٢) لسنة ١٩٩٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٩٣ الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٧ بشأن الموافقة على التعديل الثالث لاتفاقية منحة مشروع إدارة المالية العامة الموقع بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٦/٨

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٥.

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٨

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية التعديل الثالث لاتفاقية منحة مشروع إدارة المالية العامة الموقع بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٦/٨

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٣/٦/٨

وزير الخارجية

عمرو موسى